

تحرك عاجل

إطلاق سراح سجين رأي عماني

أطلق سراح سجين الرأي العماني سعيد جداد في 26 أغسطس/ آب، بعد أن قضى تسعة أشهر من الحكم الصادر بسجنه لمدة سنة واحدة بموجب قانون الجرائم الإلكترونية في سلطنة عمان، وذلك بسبب مدونة كتبها في أكتوبر/ تشرين الأول 2014.

أطلق سراح سعيد جداد، رجل الأعمال العماني والناشط في مجال حقوق الإنسان، البالغ من العمر 50 عاماً، في 26 أغسطس/ آب، من سجن أرزات غربي صلالة عاصمة محافظة ظفار. وكان قد أمضى ثلاثة أرباع الحكم بالسجن لمدة عام واحد صدر بعد إدانته بتهمة "التحريض على هدم الوحدة الوطنية ونشر الفتنة في المجتمع"، فيما يتعلق بمدونة كتبها في أكتوبر/ تشرين الأول 2014 وقارن فيها بين احتجاجات 2011 في محافظة ظفار واحتجاجات 2014 في هونغ كونغ. وبموجب المادة 76 من قانون العقوبات العماني يمكن تعليق العقوبة إذا رُوي أن السجين قد تم إصلاحه وقضى ثلاثة أرباع المدة.

وكان قد أُلقي القبض على سعيد جداد في منزله، في 10 ديسمبر/ كانون الأول 2014، فيما يتعلق بمدونة كتبها في أكتوبر/ تشرين الأول 2014، وقامت عناصر رسمية بتفتيش منزله، وصادروا هاتفه وأجهزة الكمبيوتر. واحتجزوه واستجوبوه لمدة لاتقل عن خمسة أيام دون السماح له بالاتصال بأسرته أو محاميه. وضغط المحققون عليه للتوقيع على وثائق تتهمه بارتكاب جرائم من بينها "الإضرار بالبلاد وانتهاك قوانينها" و"الاتصال بجهات أجنبية". وقد رفض القيام بذلك، أو الإجابة على الأسئلة التي طرحها عليه النيابة العامة، في وقت لاحق، دون حضور محام. ثم جرى تمديد اعتقاله. وأطلق سراحه بكفالة في 22 ديسمبر/ كانون الأول 2014. وعقدت جلسة محاكمته الأولى، في غيابه، في صلالة في 27 يناير/ كانون الثاني 2015. وفي 31 مارس/ آذار 2015، حكمت المحكمة الابتدائية في صلالة على سعيد جداد بالسجن لمدة عام واحد، وبغرامة مالية قدرها 1000 ريال عماني (حوالي 2600 دولاراً أمريكياً). ثم أيدت محكمة الاستئناف الحكم في 18 نوفمبر/ تشرين الثاني. وبعد ذلك بأسبوع أُلقي القبض عليه في 25 نوفمبر/ تشرين الثاني، لتنفيذ عقوبته، ونقل إلى السجن، بعد مدهامة منزله في الواحدة من صباح اليوم نفسه. وسبق أن اعتقل سعيد جداد عدة مرات. ففي 14 يناير/ كانون الثاني 2013، أُلقي القبض عليه واحتجز لمدة ستة أشهر، بما في ذلك ثمانية أيام في الحبس الانفرادي. ثم أطلق سراحه في نهاية يونيو/ حزيران 2013، ولكن تم منعه من نشر مقالاته في وسائل الإعلام الوطنية. ورفض التوقيع على بيان نذب النشاطات المؤيدة للإصلاح ولحقوق الإنسان، في مواجهة ضغوط من السلطات للقيام بذلك. وفي أغسطس/ آب، من ذلك العام، وجهت إليه تهمة "النيل من مكانة وهيبة الدولة"، بعد أن دعا لإجراء إصلاحات سياسية واجتماعية، وعقد لقاءات مع أعضاء في البرلمان الأوروبي. وأُلقي القبض عليه في منزله في صلالة في 21 يناير/ كانون الثاني 2015؛ ليواجه المحاكمة في هذه القضية.

في 8 مارس/ آذار، أصدرت المحكمة الابتدائية في العاصمة مسقط أحكامها على سعيد جداد، بالسجن ثلاث سنوات "لنيله من هيبة الدولة"، والسجن سنة واحدة والغرامة "لتحريضه على الاحتجاج"، وثلاث سنوات في السجن وغرامة "لاستخدامه وسائل الاتصال الاجتماعي لنشر المعلومات التي تنتهك حرمة النظام العام". وأمرت المحكمة بأن يقضي سعيد جداد العقوبات الثلاث معاً، ويدفع غرامة مشتركة مقدارها 1700 ريال عماني (4415 دولاراً أمريكياً). وقد أفرج عنه بكفالة في 7 أبريل/ نيسان، وبدأ استئنافه في 15 أبريل/ نيسان. وفي 9 سبتمبر/ أيلول 2015، أيدت محكمة الاستئناف في مسقط عقوبته من السجن ثلاث سنوات، مع وقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات، وغرامة مالية. ومنذ 2015، تزايدت صعوبة الحصول على المعلومات حول المحاكمات في عمان. ومن شددت السلطات قبضتها على حرية التعبير، ومارست المزيد من الضغوط على النشطاء كي يتخلوا عن عملهم.

ليس مطلوباً من شبكة التحركات العاجلة القيام بأي تحرك آخر. وشكراً جزيلاً لجميع الذين أرسلوا مناشدات.

هذا هو التحديث الثامن من التحرك العاجل UA 318/14 مزيد من المعلومات:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/document/?indexNumber=mde20%2f2974%2f2015&language=en>

لمزيد من المعلومات عن التحرك العاجل UA 318/14 رقم الوثيقة: MDE 20/4758/2016 تاريخ الاصدار: 5 سبتمبر/ أيلول 2016

AMNESTY
INTERNATIONAL

